بعثة لبنان الدائمة
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

**كلمة وفد لبنان أمام المؤتمر الدولي حول الأمن النووي ٢٠٢٠**
**فيينّا، في ٢٠٢٠/٢/١١**

١- أودّ بداية أنْ أهنّئ الرئاسة المشتركة على إدارة أعمال هذا المؤتمر، وأنْ أنوّه بالإعلان الوزاري الذي اعتمدناه أمس، والذي نرى فيه وثيقة سياسيّة شاملة ومتوازنة، تعكس التزام الأسرة الدوليّة بتعزيز الأمن النووي في عالمنا المعاصر.

٢- إنّ الدورَ المتنامي للطاقة النوويّة في تحقيق التنمية المستدامة، يضاعف بالتوازي الحاجة لضمان أمن المرافق والمواد النوويّة والإشعاعيّة في كافة الدول. ومعلومٌ أنّ لموضوع الأمن النووي انعكاساتٍ مباشرة على الأمن والسلم الدوليّيْن، خاصة تجاه التحدّيات الناشئة التي نشهدها اليوم، وليس أقلُّها الإرهاب النووي والهجمات السيبرانيّة ضدّ المرافق النوويّة.

٣- نحن نسلّم بأنّ المسؤوليّة عن الأمن النووي داخل الدولة تقع بكاملها على عاتق الدولة نفسِها. إلّا أنّ ذلك لا يلغي الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن النووي بما يسهم في حفظ أمننا الجماعي. وفي هذا الإطار، ينوّه لبنان بالدور المركزي للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة لجهة توفير الخبرات والدعم التقني للدول وبينها لبنان، بغية تطوير تدابيرَ فعّالة لضمان الحماية الماديّة للمصادر الإشعاعيّة والنوويّة.

٤- يولي لبنان عنايةً خاصة لموضوع الأمن النووي. وقد انضمّ للصكوك الدوليّة الأساسيّة التي ترعى مسائلَ الأمن النووي، مثل "اتفاقيّة الحماية الماديّة للمواد النوويّة"، و"الإتفاقيّة الدوليّة لقمع أعمال الإرهاب النووي". كما تمّ في العام ٢٠١٨ إنشاء اللجنة الوطنيّة لتنفيذ التزامات لبنان تجاه الإتفاقيّات الدوليّة للمواد الكيماويّة والبيولوجيّة والإشعاعيّة والنوويّة.

٥- ويحرص لبنان على مواصلة وترسيخ علاقات التعاون مع الوكالة في ميدان الأمن النووي، ونشير في هذا الإطار إلى التنسيق والتعاون بين إدارة الأمان والأمن النوويّيْن في الوكالة والهيئة اللبنانيّة للطاقة الذريّة في أكثرَ من مجال، كإقامة الأنشطة وورش العمل لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنيّة المختصّة، وتوفيرِ الحماية الماديّة لمخزن المصادر اليتيمة بمبنى الهيئة اللبنانيّة. وقد استورد لبنان أكثر من ١٠٥٥ من المواد الإشعاعيّة بين عاميْ ٢٠٠٦ و٢٠١٩، وأعيدتْ ٤٢ من الموادّ الإشعاعيّة إلى الخارج منذ عام ٢٠٠٩، وتمّ تركيب ١٢ جهازاً من معدّات الكشف الإشعاعي على المعابر الحدوديّة اللبنانيّة، وضبطُ ١٥٠ حالة اتجار غير مشروعة بموادّ مشعّة.

٦- كما استضاف لبنان بين ٤ و١٥ شباط ٢٠١٩ بعثة الخدمة الإستشاريّة الدوليّة المعنيّة بالحماية الماديّة (IPPAS)، بمشاركة نائب المدير العام لشؤون الأمان والأمن النوويّين، لوضع التوصيات الملائمة لرصد مصادر ومكامن المخاطر على الأمن النووي، وصياغةِ الإستجابات الملائمة لها. وتمّ إثر ذلك العملُ على ترجمة هذه التوصيات ووضعُها موضع التنفيذ من خلال مراجعة وتحديث الخطّة الوطنيّة المتكاملة لدعم الأمن النووي (INSSP).

٧- أخيراً يعي لبنان مقدار التحديات في مجال الأمن النووي، وسيواصل العمل لتعزيز قدراته للتعامل مع هذه التحديات. ويأتي في طليعة ذلك تطويرُ سبل الإستجابة عند حصول حوادث نوويّة أو إشعاعيّة، ووضعُ إجراءاتٍ تنظيميّة لتأمين أعلى مستوى من التنسيق بين الهيئات الرسميّة المعنيّة وتفادي التداخل في صلاحيّاتها. كما تبقى الحاجة لتنمية الموارد البشريّة المتخصّصة، والتزوّدُ بالتقنيّات الحديثة المتاحة في هذا المجال، إضافة إلى استكمال الأرضيّة التشريعيّة، ومنها إقرارُ القانون النووي، والموافقة على تعديل اتفاقيّة الحماية الماديّة للمواد النوويّة لعام ٢٠٠٥.

*Oppolzergasse 6/3 A -1010 Vienne Tel : (431) 533 88 21 – 533 88 22 Fax : (431) 533 49 84 Email: embassy.lebanon@inode.at*